تمهيد: نشأة فكرة التنظيم الدولي وتطورها

تعتبر فكرة التنظيم الدولي امتداداً لضرورة الاتصال المتبادل التي هي روح الحياة الاجتماعية، حيث تدفع مقتضيات الحياة الدولية الوحدات القانونية الدولية (الدول) إلى تبادل العلاقات لتحقيق وحماية المصالح المتبادلة .هذه المصالح تتمثل أساساً في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

مراحل التطور

تميز المجتمع الدولي في بدايته بـ أنظمة سياسية انفرادية مستقلة)الدول (، التي وصلت تدريجياً إلى مرحلة الاضطرار لتبادل الاتصالات، الأمر الذي تم تنظيمه من خلال:

اولاً : إرسال البعثات الدبلوماسية والقنصلية.

ثانياً : إبرام العديد من الاتفاقيات الدولية لتنظيم الشؤون والمصالح المتبادلة.

استمر التطور ليصل إلى مرحلة التنظيم الدولي، وهي مرحلة تتجاوز في إطارها حدود الدولة .وقد ظهر ذلك في صور عمل متعددة عرفها القانون الدولي، تمثلت في :تجمعات ومؤتمرات دولية، ثم اتحادات دولية، ثم أخيراً المنظمات الدولية في مفهومها الحديث.

مظاهر التطور التاريخي للتنظيم الدولي

انطبع تطور فكرة التنظيم الدولي بمظهرين رئيسيين:

الانتقال من المؤتمرات المؤقتة إلى المنظمات الدائمة :حيث تم الانتقال من مرحلة الاجتماعات والمؤتمرات الدبلوماسية المؤقتة التي تُعقد لوضع نهاية للحروب أو لإبرام معاهدات سلام (وينتهي وجودها بمجرد إنجاز الغرض) ، إلى مرحلة المنظمات الدولية الدائمة التي تعالج أموراً منتظمة ودورية.

تزايد وتعميم الاختصاصات :تزايدت الاختصاصات المُوكلة للمنظمات الدولية، حيث أصبحت ذات اختصاص عام وشامل بعد أن كان الأمر قاصراً على إنشاء هيئات ومنظمات ذات طابع فني تهتم فقط بتنظيم الانتفاع بالمرافق الدولية.

ثانياً: التطور التاريخي للتنظيم الدولي

ينقسم التطور التاريخي للتنظيم الدولي إلى ثلاث مراحل رئيسية:

مرحلة ما قبل عصبة الأمم

شهدت هذه المرحلة العديد من التجمعات والمؤتمرات الدولية والاتحادات الفنية:

- نظام الوفاق الأوربي :(1815) بعد هزيمة نابليون، أُنشئ هذا النظام (بين روسيا، بروسيا، النمسا، وبريطانيا، ثم انضمت فرنسا)، ويُعتبر أول تجربة للتنظيم الدولي الحديث .هدف النظام إلى إقامة سلام دائم في أوربا والعالم، والمحافظة على استقرار نظم الحكم، وقد ساعد على استقرار العلاقات ومنع نشوب الحرب في القارة الأوربية حتى قيام الحرب العالمية الأولى عام 1914.
- مؤتمرا لاهاي للسلام (1899 و 1907) :دعا إليهما قيصر روسيا، وحضرتهما ست وعشرون دولة في المؤتمر الأول وأربع وأربعون دولة في الثاني .يعتبران علامة بارزة نحو نظام دولي عالمي (لا أوربي فقط) بضرورة إشراك الدول الصغرى .وقد أسفرا عن صياغة اتفاقيات دولية لـ تقنين قوانين الحرب البرية والبحرية، ووضع قواعد التسوية السلمية للمنازعات الدولية عن طريق التحكيم.
- المنظمات الفنية (الاتحادات الإدارية واللجان النهرية) :ظهرت منظمات ذات صفة فنية تتولى سلطة إصدار القرارات الملزمة .من أمثلتها:

- اللجان النهرية الدولية :لتنظيم الملاحة في الأنهار الدولية (مثل اللجنة الأوربية لنهر الراين 1814، ونهر الدانوب 1856).
- الاتحادات الإدارية الدولية :مثل اتحاد البرق العالمي (1865)، واتحاد البريد العالمي (1874)، واللجنة الدولية للصليب الأحمر.(1863)

إنشاء عصبة الأمم

- النشأة والهدف :أُنشئت في أعقاب الحرب العالمية الأولى (1914-1918) بموجب عهد تم إعداده من قبل لجنة بريطانية أمريكية مشتركة وأُقر في مؤتمر فرساي عام 1919 .تعتبر عصبة الأمم أول منظمة دولية ذات طابع سياسي عالي تتمتع بالشخصية القانونية المستقلة .كان هدفها المنصوص عليه في عهدها هو تنمية التعاون الدولي لتحقيق السلام والأمن، عبر الامتناع عن اللجوء إلى الحرب، وتسوية المنازعات سلمياً.
- الفشل :رغم أنها تُعتبر أول تنظيم دولي عالي، إلا أنها لم تتمكن من حل المنازعات الدولية، واندلعت الحرب العالمية الثانية .(1939) كان من أهم عوامل فشلها عدم امتلاكها للأداة التنفيذية التي تُجبر الدول على احترام قراراتها، بالإضافة إلى اشتراط الإجماع لصدور القرارات.

إنشاء منظمة الأمم المتحدة

- النشأة والهدف :جاء إنشاؤها بعد الحرب العالمية الثانية كبديل للتنظيم المنهار، وبدأت الإعدادات التمهيدية لها في اجتماعات متعددة (الأطلسي 1941، موسكو 1943، دمبارتون أوكس 1944، يالتا وبوتسدام 1945) .نُفذ الميثاق في 24 تشرين الأول/أكتوبر 1945 بعد تصديق الدول عليه.
- مقاصد الأمم المتحدة :أول مقاصدها هو "حفظ السلم والأمن الدولي ."وقد حرص واضعو الميثاق على تجنب الأسباب التي أدت إلى فشل عصبة الأمم، وذلك بإقرار مبدأ التصويت بالأغلبية ، والتأكيد على أن يضمن واضعو الميثاق ألا تتبع الدول تسوية المنازعات الدولية طريقاً للحرب، وأن تمتلك الهيئة التدابير والأعمال اللازمة عند نشوب حالات تهدد السلم أو الإخلال به.
- التعاون المتخصص :أنشأت الأمم المتحدة العديد من المنظمات الدولية المتخصصة في مجالات الصحة، والثقافة، والزراعة، والملاحة البحرية والمواصلات والاتصالات والشؤون المالية والتجارية.
- تحقيق استقلال الشعوب :تصدت الأمم المتحدة لظاهرة الاستعمار التي عجز القانون الدولي التقليدي عن قمعها . وقد أولى التنظيم الدولي هذه المهمة اهتماماً بالغاً.
  - الميثاق تضمن مبدأ احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بحق الشعوب وتقرير مصيرها.
  - كرس الميثاق نظام الوصاية الدولي (الفصلان الحادي عشر والثاني عشر) بهدف الإشراف على الأقاليم المشمولة بالوصاية وترقية أهلها للوصول بهم إلى الحكم الذاتي أو الاستقلال.

ثالثاً: خصائص وأهداف ومصادر التنظيم الدولي

خصائص التنظيم الدولي

العضوية الاختيارية :يقوم التعاون الدولي على رضا حكومة عليا فوق الدول، وهي تجمّع اختياري ناتج عن اتحاد إرادات الدول المكونة للمنظمة الدولية.

يهدف إلى تحقيق مصالح مشتركة عن طريق التعاون الاختياري بين الدول ذات السيادة .وتظل الدول محتفظة بسيادتها.

الاهتمام بالمصالح الجماعية :لا يهتم التنظيم الدولي بمصالح فردية بين دولتين، بل بالمصالح المشتركة للجماعة الدولية. يتطلب التنظيم الدولي وجود أجهزة خاصة مزودة بسلطة لتحقيق المصالح المشتركة.

أهداف التنظيم الدولي

- الأمن الجماعي :يهدف التنظيم الدولي إلى توفير معنى للتضامن والتعاون بين الدول لتحقيق مصالحها المشتركة، ولتجنب اللجوء إلى القوة في تهديد السلم والأمن الدولي .يمثل الأمن الجماعي هدفاً ودعامة أساسية للتنظيم الدولي الفعال.
- تحقيق التعاون الاقتصادي والاجتماعي :يعتبر هذا الهدف من أهم مظاهر تطور المجتمع الدولي، حيث دفعت مقتضيات الحياة الاقتصادية والاجتماعية الدول للعمل على إشباع حاجاتها عن طريق التعاون المتبادل .نص ميثاق الأمم المتحدة على أهمية هذا التعاون في ديباجته ، وأنشأ المجلس الاقتصادي والاجتماعي للإشراف على تحقيق التعاون وتنسيقه مع المنظمات المتخصصة.

المصادر الأساسية لقانون المنظمات الدولية

تستمد تصرفات الدول قيودها من مصادر متعددة، أهمها:

المعاهدات والاتفاقيات الدولية :التي تبرمها الدول لتنظيم العلاقة والتعاون بين الدول الأعضاء (كالدستور للمنظمة).

اللوائح الداخلية :التي تقرها المنظمات لتوضيح كيفية إدارة المنظمة وإجراءاتها واختصاصاتها التفصيلية.

القواعد المكتوبة أو العرفية :المستمدة من نشاط أجهزة المنظمة وفروعها.

قواعد القانون الدولي العام :التي تقبل التطبيق على المنظمات الدولية.

أحكام المحاكم الدولية :كالأحكام والأراء الاستشارية الصادرة عن محكمة العدل الدولية وأحكام أحكام الإدارية للمنظمات الدولية